الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» بـ 60,3 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 52 سنتا بزيادة 0,8٪ ليبلغ 60,36 دولارا، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط نهاية تداولات الأسبوع مع استمرار غلق خط أنابيب كبير بين كندا والولايات المتحدة وهو ما سيقلص الإمدادات المتجهة إلى منشأة تخزين أميركية رئيسية. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 31 سنتا ليصل إلى مستوى 63,86 دولارا، كما ارتفع سعر برميل النفط الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 93 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 58,95 دولارا.

تضخم حجم المحافظ بعد تضاعف قيمة العملة 7 مرات في 10 أشهر

12 ألف كويتي يتداولون «البيتكوين» بقرابة المليار دولار

محمود فاروق

لم تشهد الكويت حماسة تجاه أي منتج إلكتروني جديد كما هو الحال تجاه عملية «بتكوين»، فقد وصل عدد الكويتيين المستخدمين لهذه العملة الافتراضية نحو 12 ألف متداول حتى أكتوبر الماضي وصل حجم محافظهم قرابة المليار دولار بعد تضاعف سعر العملة 7 مرات خلال 10 أشهر، حيث بدأ حجم المحفظة في المتوسط بـ 10 آلاف دولار (ما يعادل 3 آلاف دينار) ليصل بعد ذلك التضخم إلى ما يزيد على 70 ألف دولار في المتوسط وذلك بحسب تقرير لإحدى شركات التداول الأميركية المتخصصة في تداول البيتكوين وخدمات البلوك تشين.

وبذلك تستحوذ تداولات الكويتيين على 1,5٪ من إجمالي قيمة التداولات العالمية للعملة الافتراضية البيتكوين والتي تصل إلى 70 مليار دولار.

وكشفت التقرير عن زيادة كبيرة في عدد الكويتيين المستخدمين لعملة البيتكوين خلال 6 اشهر الماضية، وذلك على اثر تضاعف حجم تداولات هذه العملة ما جذب الكثير إلى التداول عليها لتحقيق الربح الوفير.

وحذر خبراء استطلعت «الأنباء» آراءهم الدخول بالاستثمار في البيتكوين في الوقت الحالي بعد التضخم الكبير الذي شهده سعر العملة الافتراضية متوقعين تراجعات كبيرة لثروات المستثمرين مثلما قفزت خلال الأشهر الماضية مستندين إلى سيناريوهات الصعود السريع غير المبرر والفقاعة التي شهدتها أسعار كافة الأصول سابقا من أسهم أو عقار أو غيره ما يتبعه هبوط سريع وقوي.

متداول كويتي لـ «الأنباء»: أقوم بتحويل 6 آلاف دولار شهرياً.. وأستمتع بالمغامرة

بدأت بـ 1500 دولار.. التقلبات ليست كبيرة وأحقق ربحاً وفيراً شهرياً

اتحاد المصارف للبنوك: حذروا عملاءكم.. لا يمكن تتبع البيتكوين وليس لها وجود ملموس

الطريق إلى سان فرانسيسكو يبدأ من موقع «BitFils» وينتهي بمكالمة لتأكيد العملية

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

تفاصيل عملية التداول

وأوضح التقرير أن الكويتيين يستخدمون البطاقات الائتمانية لشراء عملة «بيتكوين» عن طريق موقع (BitFils) حيث يصل متوسط التحويلات المالية الشهرية لشركات البيتكوين في أميركا لكل كويتي بمتوسط يصل إلى نحو 6 آلاف دولار، مبينة أن هذا الرقم يشمل إجراءات الحماية على التداول (مفتاح التداول) وعملية السحب والتداول.

وتعتبر شركة (CryptoCorp) في سان فرانسيسكو المختصة في مجال (بيتكوين) وآمنة، المسؤولة عن حماية مفتاح واحد، وفي كل مرة يقوم بها مستخدم الحساب بمعاملات تجارية، فإنه يتلقى مكالمة آلية على هاتفه من شركة (CryptoCorp) للمصادقة. وبعدها فقط تتم الموافقة أو الرفض على المعاملة التجارية، كما يوجد شركة اخرى تقوم بإجراءات الحماية على العملة تدعى (Third Key Solutions) وهي تقوم بالتحديثات الأمنية شهريا.

المغامرة تستهوي المتعاملين

ويقوم أحد مستشاري تكنولوجيا المعلومات لدى احدى المؤسسات الكبرى والذي تحدث لـ «الأنباء» بتحويل نحو 6 آلاف دولار عن طريق البطاقات الائتمانية على ان يقتطع البنك من حسابه هذا المبلغ فيما بعد شاملا عمولة السحب. ويضيف أنه يستمتع بالمغامرة من خلال تداوله في عمله البيتكوين الخاصة به بسعر محدد مسبقا في المستقبل. ولأن الأسعار تتقلب بقدر معقول، فإنه يتم تحقيق أرباح جيدة كل شهر وذكر المتداول الكويتي أنه بدأ التداول على العملة الافتراضية البيتكوين بمبلغ يصل إلى 1500 دولار شهريا وهو ما تتضاعف 4 مرات ليصل الى قيمته الحالية عند 6 آلاف دولار.

وبخصوص مخاطر التعامل بالبيتكوين يرى رياض الخولي نائب رئيس مجلس ادارة الشركة الدولية للوساطة المالية خلال حديثه لـ «الأنباء» أنها فاقدة لأي تنظيم دولي يكفل حقوق المتعاملين بها، ما يجعل التعامل بها محفوفا بمعدلات عالية من المخاطر إلى الدرجة التي تهدد معها حقوق المتعاملين بها، وما يغذي المخاوف أكثر أن أيا من البنوك أو الأنظمة الرقابية لا تستطيع مساعدة العميل في استرداد حقوقه.

التحذير لم يجد نفعا

حذرت البنوك المركزية الخليجية كل المتعاملين في دول الخليج من تداول «البتكوين» ولكن التحذير يبدو أنه لم يجد نفعا وتزايدت التحذيرات الرسمية خلال الأشهر الأخيرة كالتالي:

البداية من «ساما»

وكانت نقطة البداية مع مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) التي أطلقت تحذيراتها لبنوكها في يوليو الماضي، مؤكدة على أن تدول العملة يعرض متداوليها لعواقب سلبية وأن هذا النوع من العملات الافتراضية «لا يعد عملة معتمدة داخل المملكة».

وقالت المؤسسة التي تعمل بمنزلة البنك المركزي في السعودية، على صفحتها في «تويتر»، إن «تداول صرف العملات، أو العملة الافتراضية التي يتم تداولها من خلال شبكة الإنترنت، قد حذرت منها المؤسسة، لما لتلك التعاملات من عواقب سلبية مختلفة على المتعاملين».

المركزي الكويتي سارع بالتحذير

وبعد اقل من شهر طلب اتحاد مصارف الكويت بناء على تعليمات من المركزي الكويتي من البنوك تحذير عملائها من استخدام ما يعرف بالعملة الافتراضية (بيتكوين)، وذلك بعد أن لاحظ أن هذه العملة بدأت تنتشر في الكويت بشكل يرفع معدلات المخاطر على متداوليها.

وفي الكويت طلب اتحاد المصارف من البنوك تعزيز جهودها نحو حماية العملاء من انتشار هذه العملة، خصوصا أن «بيتكوين» افتراضية ولا يمكن تتبعها، وليس لها وجود ملموس، موضحة أنها عبارة عن عملة رقمية، فائدتها الوحيدة إجراء تحويلات فورية إلى أي شخص في أي مكان في العالم عن طريق الإنترنت.

الإمارات.. احذروا لا توجد رقابة كافية

حذر محافظ مصرف الإمارات المركزي من مخاطر استخدام العملة الافتراضية في الوقت الراهن بسبب اعتمادها على العرض والطلب مع ارتفاع المخاطر الخاصة، إضافة إلى أنها لا تمر بالقنوات الرسمية ولم تصدر أي تراخيص للعمل بالعملة الافتراضية في السوق المحلية، ولا يمكن الرقابة عليها بشكل كاف، وليس لها مرجع معروف.

البحرين.. ستتعرضون للقرصنة

حذر المركزي البحريني من أن العملات الافتراضية لا تعد عملة قانونية ولا يوجد أي التزام على أي بنك مركزي في العالم أو أي حكومة لتبديل قيمتها مقابل نقود صادرة عن هذه الدول أو مقابل سلع عالمية متداولة أو الذهب. وبيّن المركزي أن الاستثمار بالعملات الافتراضية يكتنف مخاطر عالية تتمثل في تذبذب قيمها بشكل كبير، ومخاطر الجرائم المالية ومخاطر القرصنة الإلكترونية ومخاطر خسارة كامل قيمتها لعدم وجود أي جهة ضامنة لها أو أصل مقابل لها.

ارتفاعات قياسية خلال 2017

شهدت عملة البيتكوين ارتفاعات قياسية خلال العام الحالي مرتفعة بنسبة 700٪ منذ يناير الماضي من مستوى أقل من ألف دولار بقليل لتصعد إلى أكثر من 8 آلاف دولار في تداولات نهاية الأسبوع الماضي!

«ديلويت»: بعد أن قفزت 9 مراكز إلى الـ 40 عالمياً خلال 3 سنوات

الكويت الأولى خليجياً بمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية

مصطفى صالح

على الرغم من قلة المبادرات الكويتية للتحول الرقمي في 6 قطاعات رئيسية لبناء مستقبل تكنولوجي أكثر حداثة مقارنة مع باقي الدول الخليجية، إلا أنها حلت بالمركز الأول في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية في السنوات الثلاث الماضية 2014 ـ 2016، حيث تقدمت 9 مراكز من 49 عام 2014 الى المركز 40 العام الماضي، وذلك حسب تقرير شركة ديلويت العالمية «التحول الرقمي في دول الشرق الأوسط»، يأتي حلول الكويت بالمركز الأول مقارنة بثلاث دول خليجية أخرى، حيث حلت في المركز الثاني الإمارات والتي تقدمت 7 مراكز فقط خلال الفترة نفسها من المركز 36 في العام 2014 إلى المركز 29 العام الماضي، بينما تراجعت كل من السعودية من المركز 36 إلى 44 عالميا، وقطر من المركز 44 إلى المركز 48 فاقدة 4 مراكز بمؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية خلال الفترة ذاتها.

وركز التقرير في الدراسة التي قدمها على 4 دول خليجية فقط من بين 6 دول مستثنيا كلا من عمان والبحرين.

العبرة ليست بالمبادرات

وعلى صعيد المبادرات الوطنية لتحقيق التحول الرقمي، يظهر أن العبرة ليست بالمبادرات وإنما بما يتم تحقيقه ويظهر بالمؤشرات العالمية، حيث حلت الكويت في المركز الأخير بين الدول الخليجية الأربع بعدد 8 مبادرات فقط مقارنة بالإمارات التي تصدرت القائمة الخليجية بعدد 32 مبادرة، تلتها السعودية بعدد 29 مبادرة ثم قطر بعدد 24 مبادرة.

وقسم التقرير المبادرات الوطنية الى 6 أقسام، فعلى صعيد قسمي مستقبل التعليم والجيل القادم كان للكويت مبادرتان لكل قسم بعدد 4 مبادرات، فيما لم تكن هناك سوى مبادرة حكومية واحدة لكل قسم من الأقسام الأربعة المتبقية وهي السياحة الذكية ومستقبل النقل والحكومة الذكية وأخيرا المدن الذكية.

تصدرت السعودية مبادرات مستقبل التعليم بعدد 12 مبادرة فيما تصدرت الإمارات مبادرات الجيل القادم بعدد 9 مبادرات وكذلك تصدرت مبادرات السياحة الذكية بعدد 4 مبادرات وهو نفس عدد المبادرات التي تصدرت به قطر قائمة مستقبل النقل الذكي، فيما عادت السعودية للصدارة بـ 9 مبادرات بقطاع الحكومة الذكية، وأخيرا حلت قطر بصدارة قائمة مبادرات المدن الذكية بعدد 4 مبادرات.

مشروعات عملاقة

تركز الكويت في الوقت الحالي على خطط ومشروعات البنية التحتية التقليدية من دون الإشارة الى التركيز على التحول الرقمي والتكنولوجي أثناء تحديث البنية التحتية فتعلن الحكومة عن بناء مستشفيات جديدة دون الإعلان عن خطط لتقديم خدمات صحية رقمية متقدمة ضمن تلك المشروعات، وتوقع التقرير أن تعلن الحكومة الكويتية قريبا عن مزيد من المبادرات في إطار سعيها لتحديث البنية التحتية.

وأشاد التقرير بمبادرات كل من الإمارات والكويت فيما يخص الأمن السيبراني وتطوير التكنولوجيا الرقمية والاتصالات وخاصة جهود هيئة تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الكويت.

وأوضح التقرير أن أفق التطوير والنمو عن طريق إثراء التكنولوجيا في قطاع التعليم أكثر في كل من الكويت وقطر عن نظرائها الإمارات والسعودية، حيث تحتاج السعودية الى دور أكبر للقطاع الخاص في القطاع التعليمي وهو الموجود بالفعل في الكويت.

لم تركز الكويت على برنامج تطوير السياحة من خلال برنامج تنمية تكنولوجية ورقمية لذلك القطاع بين دول الخليج الأربع التي تناولتها الدراسة وإن أشار فقط الى أن خطة كويت جديدة 2035 قد وضعت تنمية القطاع ضمن أهدافها.

وعلى صعيد مبادرات النقل، أكد التقرير أن الكويت تسعى الى انجاز مشروعين كبار يتمثلان في انشاء مترو وانشاء مطار جديد وتوسعة القائم ضمن خطتها طويلة الأجل للتنمية وان كانت بطبيعة الحال تمثل تلك المشروعات نقلة نوعية في التطور التكنولوجي لقطاع النقل التقليدي.

وأوضح التقرير ان السعودية والكويت قد تراجعتا كثيرا مقارنة بباقي الدول الخليجية في اطار النقل الذكي ولكنهما يسعيان الى تحديث تلك المنظومة بمشروعات واعدة واتفاقيات مع شركات عالمية في ذلك المجال.

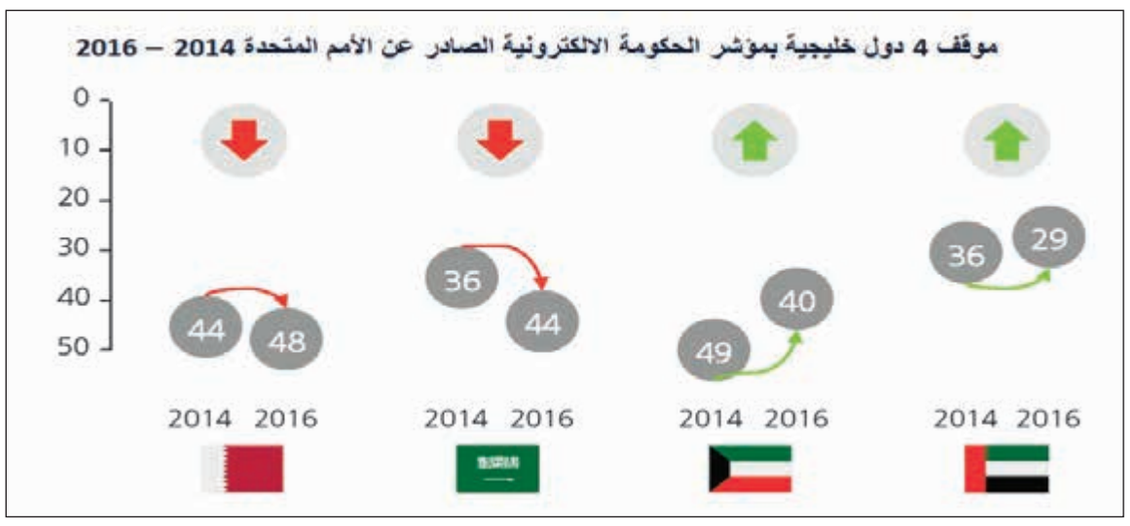

الكويت بصدد الإعلان عن مبادرات اقتصادية تستهدف تحديث البنية التحتية

الإمارات في المركز الثاني تقدمت 7 مراكز لتصبح في المركز الـ36

السعودية تصدرت مبادرات مستقبل التعليم بالمنطقة بعدد 12 مبادرة

بنوك صادرات الائتمان الكورية الجنوبية تشارك في التمويل

حصة للبنوك المحلية في تمويل «الغاز المسال» بملياري دولار

لقطة توضح حجم الإنشاءات في مشاريع منطقة الزور الجنوبية

أحمد مغربي

كشف مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» ان مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها يفاوضون عددا من البنوك المحلية للمشاركة في تمويل ضخم لمشروع استيراد الغاز المسال في منطقة الزور جنوب البلاد، لتنضم البنوك المحلية ضمن كونسورتيوم كوري لتمويل المشروع بقيمة 2 مليار دولار.

وقال المصدر ان اجتماعا قريبا سيضم البنوك المحلية مع اللجنة المشكلة لبحث آلية التمويل لتحديد نسبة مشاركة البنوك المحلية في مبلغ التمويل والتي تطمح فيه «مؤسسة البترول» الى جلب من 70 ـ 80٪ من قيمة المشروع البالغة 2,9 مليار دولار.

وتنفذ شركة هيونداي الهندسية المحدودة مشروع إنشاء مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال في منطقة الزور وبمدة تنفيذ 57 شهرا، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في الربع الأول من 2021 حسب الجدول الزمني للتنفيذ.

ولم تتضح حتى الآن حصة البنوك الكويتية من التمويل، لكن المصدر أوضح أن الأمر رهن بالمشاورات الجارية حاليا، وبما تسفر عنه جولة الاستطلاع لمعرفة مقدار التمويل الذي يمكن تحصيله من بنوك الصادرات، وقدرة البنوك المحلية.

وأكد على قدرة البنوك على المشاركة بمئات الملايين في تمويل المشروع، في ظل وفرة السيولة في الجهاز المصرفي، لكنها أشارت إلى أن القيد الوحيد قد يتمثل بالحدود القصوى للتركز الائتماني وفق تعليمات البنك المركزي. وبينت أن مثل هذه المشاريع تعد فرصة تمويلية ممتازة للبنوك، بالنظر إلى الجدوى المالية المحققة وقوة الشركة المنفذة، والتي تجعل من القرض دينا شبه حكومي.

وأشار المصدر الى ان اللجنة المشكلة لبحث مصادر التمويل للمشروع ستعقد اجتماعا آخر مع بنوك صادرات الائتمان الكورية الجنوبية لتحديد حجم التمويل، متوقعة ان يتم الانتهاء من التفاوض مع البنوك المحلية والكورية أواخر الربع الأول من 2018.

يذكر ان المشروع عبارة عن إنشاء مرفأ بحري يتسع لسفينتين بأحجام تتراوح بين 122 و266 ألف متر مكعب، مع إمكانية الاستيراد من سفينتين في آن واحد. وجزء من المشروع سيكون عبارة عن أعمال ردم للبحر بمساحة 716 ألف متر مربع، وبناء خزانات عليها، وإنجاز التصاميم الهندسية سيستغرق حوالي عاما ونصف العام، ومن المتوقع أن تبدأ عمليات الإنشاء عام 2018، كما أن إنشاء مرفق لتسلم وإعادة تبخير الغاز الطبيعي المسال بشكل دائم، يأتي في إطار توجيهات مؤسسة البترول 2030، لتلبية احتياجات السوق المحلي من الوقود على المدى البعيد.